Journal of Economic, Administrative and Legal Sciences
Volume (5), Issue (5): 30 Mar 2021
P: 89 - 98
ISSN: 2522-3372
مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية والقانونية
المجلد (5)، العدد (5): 30 مارس 2021 م
ص: 89 - 98

Arab free zones and their impact on the host country's development

Abdullah Suliman Oqla Alzyoud
Jordan Free and Development Zones Group || Amman || Jordan

Abstract: Free zones are considered one of the most important means of economic openness, which countries have sought to establish and work to provide factors for their success. They are based on liberating the economy from restrictions and obstacles, attracting foreign national investments, and providing facilities, incentives and encouraging investment advantages, and it helps to overcome the obstacle of narrow local markets, and push forward the economic development of the host country, by providing job opportunities, reducing unemployment and increasing national income, and most countries of the world understood the importance of free zones and sought to increase their number and establish them in various regions, and the host countries must create a suitable environment for investment in all economic, legislative, political and administrative aspects, and work to remove all obstacles and barriers that hinder the investment process in the free zones.

Keywords: interdependence- trade liberalization- economic development- customs exemptions.

المناطق الحرة العربية وأثرها في تنمية البلد المضيف

عبد الله سليمان عقلة الزيود
المجموعة الأردنية للمناطق الحرة والمناطق التنموية || عمان || الأردن

الملخص: تعتبر المناطق الحرة من أهم وسائل الانفتاح الاقتصادي والتي سعت الدول لإنشائها والعمل على توفير عوامل نجاحها، فهي تقوم على تحرير الاقتصاد من القيود والمعيقات وجذب الاستثمارات الوطنية الأجنبية، وتقديم تسهيلات وحوافز ومزايا استثمارية تشجيعية، فالمناطق الحرة تخدم الاقتصاد الكلي للدولة وتعمل على زيادة النشاط التجاري الدولي، وتساعد في التغلب على عقبة ضيق الأسواق المحلية، وتدفع بعجلة التنمية الاقتصادية للبلد المضيف، من خلال توفير فرص العمل وتقليل البطالة وزيادة الدخل القومي، ومعظم دول العالم تفهمت أهمية المناطق الحرة فسعت لزيادة عددها وإنشائها في مختلف مناطقها، وعلى الدول المضيفة تهيئة مناخ مناسب للاستثمار من كافة النواحي الاقتصادية والتشريعية والسياسية والإدارية والعمل على إزالة كافة المعيقات والحواجز التي تعرقل عملية الاستثمار في المناطق الحرة.

الكلمات المفتاحية: الاعتماد المتبادل- التحرير التجاري- التنمية الاقتصادية- الإعفاءات الجمركية.

المقدمة

تعود نشأة المناطق الحرة الى ما يقارب الفين عام، ولقد مرات بمراحل مختلفة من التطور والازدهار، ورافق ذلك التطور التنوع في مجالات المناطق الحرة وأعمالها، فلقد اصبحت المناطق الحرة احدى الركائز التجارية في الكثير من البلدان.

وقد سعت الدول إلى جذب الشركات الاستثمارية إلى مناطقها الحرة، مما أدى إلى ازدهار التجارة وزيادات النمو التجاري، وذلك لقلة القيود والمعوقات التي تحدد النشاط التجاري داخل المناطق الحرة.

وسوف نقوم في هذا البحث بدراسة تأصيلية حول مفهوم المناطق الحرة ونشاتها، وأهم المقومات والمعيقات التي تساعد في إنشاء المناطق الحرة والاطلاع على بعض النماذج العربية الناجحة لغايات الوصول لبيان أهمية هذه المناطق في تنمية بلدانها.

مشكلة الدراسة

إلى أي مدى نجحت المناطق الحرة للدول العربية في المساهمة في التنمية؟ وانبثق عن هذه الاشكالية بعض التساؤلات:

1- ماهية المناطق الحرة من حيث النشأة والتعريف.
2- ما أنواع المناطق الحرة المختلفة؟
3- ما مقومات ومعيقات إنشاء المناطق الحرة؟

أهمية البحث

تظهر أهمية البحث من خلال بيان تعريف شامل وتفصيلي للمناطق الحرة وانواعها، وبيان مقومات ومعوقات إنشاء هذه المناطق، وبيان أهميتها الاقتصادية من خلال طرح بعض النماذج العربية للمناطق الحرة.

منهجية البحث

- المنهج الاستقرائي منهجاً رئيسياً كونه أكثر ملاءمة لمثل هذا النوع من الدراسات، وذلك من خلال جمع العديد من المعلومات وطرحها لغايات الوصول إلى نتائج تتعلق بالبحث.
- والمنهاج التحليلي، وذلك من خلال جمع الآراء والدراسات حول المناطق الحرة وتحليل ما توصلت اليه من معلومات ونتائج تخدم البحث.
- والمنهج الوصفي، وذلك من خلال الوصف العملي لواقع المناطق الحرة مجال الدراسة، وما يتم من أعمال مختلفة داخلها، والخروج بتصور يخدم البحث.

المبحث الأول: ماهية المناطق الحرة

مر مفهوم المناطق الحرة بفترات زمنية مختلفة واختلف مفهومه من حيث الأهداف واتساع الاغراض التي أنشئت من أجلها المناطق الحرة في مختلف أنحاء العالم، وكذلك نتيجة لأهمية المناطق الحرة وأثرها في تنمية المجتمعات ظهرت أنواع متعددة من هذه المناطق، لذا سوف نقسم هذا المبحث إلى مطلبين الأول: نشأة وتعريف المناطق الحرة والمطلب الثاني: أنواع المناطق الحرة.

المطلب الأول: نشأة وتعريف المناطق الحرة

يعود ظهور المناطق الحرة على صورة موانئ منذ ما يقارب الفين عام، فلقد مرت بمراحل تطور مختلفة وأخذت مفاهيم مختلفة منذ ذلك التاريخ إلى القرن الحالي، اختلفت تلك المفاهيم مع اختلاف المهام والأعمال التي تتم ممارستها في تلك المناطق الحرة.

نشأة المناطق الحرة

تعتبر المناطق الحرة قديمة النشأة من الناحية التاريخية، فلقد كان أول ظهور للمناطق الحرة منذ عصر الامبراطورية الرومانية، حيث كانت أول منطقة حرة هي جزر Delos في بحر Egee منذ ما يقارب 2000 سنة، ولقد خضعت هذه المنطقة لنظام خاص تمثل في تسهيل وتبسيط القوانين وتقليص الإجراءات البيروقراطية والرسوم، ونتيجة لهذه الاجراءات أصبحت هذه الجزيرة مركزا تجاريًا مشهورًا في التجارة العالمية حيث وصل مجموع الأعمال التي نشأت ما يقارب 3033 عمل بمختلف المجالات (مراد، 2002: 22-23).

مارست الدول الواقعة على حوض البحر الأبيض المتوسط النشاط التجاري، وظهرت العديد من المدن الحرة الصغيرة في تلك المناطق مثل منطقة جبل طارق عام 1704 ومنطقة سنغافورة 1819 ومنطقة هونج كونج، حيث كانت هذه المناطق تعمل على تموين الشحن وإقامة المخازن وإعادة التصدير، وفي النصف الثاني من القرن التاسع عشر وبدايات القرن العشرين بدأت في أوروبا تنمو بسرعة كبيرة فكرة الموانئ الحرة، كما أخذت التجارة الدولية في النمو مرة أخرى وبشكل سريع وكانت المناطق الحرة تعتمد في أغلب عملها على التخزين وإعادة التصدير، ومن الأمثلة على المناطق الحرة في تلك الفترة منطقة كولون في بنما (بطاهر، 2015: 3).

وفي القرن العشرين أستقلت معظم الدول وفقدت الدول الاستعمارية مصالحها في تلك الدول المستقلة حيث كانت تشكل أسواق الدول الخاضعة للاستعمار مصادر رئيسية للمواد الخام الأولية، ورافق استغلال تلك الدول دخولها في نزاعات واختلافات سياسية واقتصادية مع الدول الاستعمارية والدول المستغلة، وظهور نقص في تلك الدول لقواعد صناعية وتكنولوجية متطورة، مما حدا بالطرفين إلى التوافق من أجل وحدة المصالح للاستفادة من المزايا الاقتصادية للمناطق الحرة (فضال، 2008/2007: 9).

وذهبت بعض الآراء إلى القول بأن نشأة المناطق الحرة هي بالأصل فكرة عربية ظهرت بشكل واضح منذ أكثر من 15 قرن في شبة الجزيرة العربية في منطقة مكة المكرمة من خلال السياسة التجارية التي كان يمارسها قريش في إدارة التجارة، حيث كانت تتدفق عروض التجارة والأموال إلى مكة المكرمة، وبالتالي امتهن معظم أبناء قريش التجارة وأصبحوا من أصحاب رؤوس الأموال ويمتلكون الثروات الكبيرة، فلقد وصلت قوافلهم التجارية إلى ألف بعير تحمل مختلف البضائع التي تصل قيمتها إلى آلاف الدنانير في ذلك الوقت (خصاونة، 2010: 16-18).

وقد أظهرت التقارير العالمية الحديثة تطور المناطق الحرة على مستوى العالم في مختلف المجالات حيث منذ عام 1970 حتى الآن أوجه هذه التطورات وأهميتها، فلقد تزايد انتشار المناطق الحرة من (25) دولة إلى (120) دولة، كذلك ارتفاع عدد المناطق الحرة من (80) منطقة إلى (5000) منطقة، وارتفع حجم التجارة فيها من (10) مليار دولار أمريكي إلى (400) مليار دولار أمريكي، وايضًا ارتفعت الوظائف التي وفرتها المناطق الحرة من مليون وظيفة إلى (41) مليون وظيفة (الأسعد، الموسوعة العربية، الموسوعة القانونية المتخصصة، 2020).

تعريف المناطق الحرة

لقد وردت عدة تعاريف للمناطق الحرة، نذكر منها ما يلي:

المناطق الحرة: هي عبارة عن مناطق معزولة وغير مأهولة بإسكان ومغلقة، تدخل إليها الكثير من السلع التجارية الغير ممنوعة، دون أي إجراءات جمركية رسمية لغايات الدخول (الضمور، 2004: 412).

وعرّفت ايضًا أنها "جزء من أرض الدولة الواقعة في الغالب على أحد منافذها البحرية أو البرية أو الجوية أو بالقرب منها ويتم تحديده بالأسوار وعزله عن باقي أجزاء الدولة ويخضع في الغالب لقوانين خاصة معينة في ظل السيادة الكاملة" (الحرازي، 2007: 9).

ولقد عرّفتها لجنة الإحصاء التابعة لمنظمة الأمم المتحدة على النحو التالي:" المنطقة الحرة في مجال جغرافي حدوده ثابتة ومدخله مراقب من طرف مصلحة الجمارك، حيث يمكن للسلع القادمة من الخارج عبور الحدود الجمركية دون الخضوع للمراقبة، ماعدا تلك التي يمنع دخولها من طرف القانون، ثم تستطيع لاحقًا الخروج دون أن تخضع لحقوق أو مراقبة الصادرات، وأن السلع من مختلف الأنواع توجه إلى الخارج باستثناء تلك التي يمنع خروجها من طرف القانون" (بلعزوز، 2006: 5).

كما عرّفتها اللجنة الاقتصادية والاجتماعية في آسيا بأنها" مناطق تقع ضمن السياج الجمركي أو مناطق معزولة تقع ضمن ميناء بحري أو جوي أو على مقربة منه، تستفيد من الإعفاء من الرسوم الجمركية وبذلك فهي تقع خارج النطاق الجمركي للدولة مما يجعلها تستخدم لتخزين البضائع العابرة والحفاظ عليها لتوزيعها وتأخير دفع رسوم الاستيراد أو تجنب دفع الضرائب غير المباشرة على أنواع أخرى من الأنشطة التي تتم فيها" (لبعل، 2012: 92).

ولقد عرّف المشرع الأردني المناطق الحرة في قانون مؤسسة المناطق الحرة الأردنية رقم 32 لسنة 1984 وتعديلاته في المادة الثانية حيث نصت على أن" المناطق الحرة هي جزء من أراضي المملكة محدد ومسور بحاجز فاصل توضع فيه البضائع لغايات التخزين والتصنيع مع تعليق استيفاء الضرائب والرسوم المترتبة عليها، وتعتبر هذه البضائع كأنها خارج المملكة" (قانون مؤسسة المناطق الحرة، 1984، مادة 2).

المطلب الثاني: أنواع المناطق الحرة

تعددت أنواع المناطق الحرة واتسعت مع التقدم والتطور الذي لحق بكافة مجالات الحياة الاقتصادية، وعمومًا يمكن القول بأن كافة أنواع المناطق الحرة لا تخرج عن ثلاثة تقسيمات.

النوع الأول: المناطق الحرة حسب النشاطات التي تمارسها

1- المناطق الحرة العامة: يمارس فيها الكافة سواء تجار أو هيئات أو مؤسسات أو شركات اقتصادية النشاط الاقتصادي التجاري والمالي والصناعي، فهي عامة للجميع من حيث ممارسة النشاط الاقتصادي ونوعه.
2- المناطق الحرة الخاصة: تنشأ هذه المناطق لغاية معينه غايات خاصه مثل إقامة مشروع ما لأغراض التخزين أو أغراض صناعية أو أمور أخرى وتقام هذه المناطق داخل الدولة أو داخل الدوائر الجمركية، وتنظم بقوانين خاصه للمشروع والغاية التي أنشئت من أجله (خصاونة، 2010: 7).

النوع الثاني: المناطق الحرة حسب نوع النشاط الممارس فيها

1- المناطق الحرة التجارية: طبيعة عمل هذه المناطق استيراد البضائع من خارج الدولة أو من داخلها لغايات تصنيعها وبيعها حسب الطلب، وتجري بعض العمليات البسيطة على هذه البضائع مثل التعبئة والتغليف شريطة أن لا تمس بجوهر البضاعة وتكون هذه العمليات مرخصه وتتم داخل المستودعات (خصاونة، 2010: 7).
2- المناطق الحرة الصناعية: تعتبر القاعدة الأساسية للصناعات الوطنية والخارجية، ويجوز لها عمليات استيراد المواد الأولية والأساسية الضرورية لغايات الإنتاج، وتعتبر بمثابة مستودع كبير وضخم يوضع تحت إدارة الجمارك (فطيمة، 2012: 56).
3- مناطق الخدمات الحرة: تقسم هذه المناطق إلى قسمين القسم الأول: المناطق الحرة المالية، وتضم تحت هذا المسمى المناطق الحرة البنكية والمناطق الحرة للتأمين، أما القسم الثاني: فيضم المناطق الحرة الجبائية، وهذه المناطق عبارة عن بلدان أو اقاليم يتم فيها السماح للأشخاص الطبيعيين أو المعنويين المقيمين فيها بالعمل ضمن

نظام خاص يستفيدون من خلاله بمزايا ضريبة تحفيزية أفضل من نظام بلدهم في الضرائب، أو الإفلات بشكل عام من الضرائب الموجودة داخل بلدانهم (فطيمه، 2012: 58-59).

النوع الثالث: المناطق الحرة حسب عدد الدول الاعضاء

1- المناطق الحرة الوطنية: هذه المناطق تكون ضمن الدولة الواحدة وداخل حدود أقاليمها السياسية (مراد، 2002: 43).
2- المناطق الحرة الدولية: مناطق حرة مشتركة بين العديد من الدول، وتعد أداة للعمل المشترك الإقليمي أو العالمي، فمن خلالها تقوم المشاريع المشتركة بين الدول في مختلف القطاعات العامة والخاصة، وتوضع لهذه المناطق تشريعات خاصة تنظمها، وعادة ما يكون موقعها على الأجزاء الحدودية المشتركة بين الدول (منشورات المنظمة الاقتصادية العالمية لمعالجة المناطق الحرة، 2011).

وهنالك تقسيم أخر حسب منظمة wepza، شمل هذا التصنيف للأنواع السابقة ولكن بطريقه أخرى حيث جاءت الأنواع السابقة تحت مسميات مختلفة وحتى لا نقع في الإعادة والتكرار سوف نذكر فقط هذه التقسيمات لأنه سبق وأن تحدثنا عنها بالتفصيل [1].

ونخلص إلى القول بأن المناطق الحرة هي عبارة عن مناطق محصورة داخل كيان الدولة الجغرافي تخضع لقواعد قانونية وتجارية جمركية خاصة يتم بموجبها منح العديد من الامتيازات للمستثمرين داخل هذه المناطق، لغايات تشجيع وجذب الاستثمارات التجارية المختلفة، وأن هذه المناطق تتنوع حسب طبيعة عملها والنشاطات التي تمارس فيها وحسب عدد الدول المشاركة فيها.

المبحث الثاني: مقومات ومعيقات إنشاء المناطق الحرة مع نماذج عربية مختارة وتطبيقات عملية لبعض المناطق الحرة العربية

بعد أن تعرفنا في المبحث الأول على معنى المناطق الحرة وأنواعها سنقوم في هذا المبحث بتسليط الضوء على أهم المقومات والمعيقات التي واجهة إنشاء المناطق الحرة، كذلك بعض التطبيقات العملية على نماذج لمناطق حرة عربية مختارة، وذلك من خلال مطلبين الأول: تقييم تجربة المناطق الحرة، والمطلب الثاني تطبيقات عملية ونماذج لمناطق حرة عربية.

المطلب الأول: تقييم تجربة المناطق الحرة

اولًا: مقومات إنشاء المناطق الحرة

حتى تتمكن المناطق الحرة من تحقيق أهدافها في التنمية ودعم الاقتصاد لابد من توافر مجموعة من العوامل التي تساعد في إنشاء وإنجاح هذه المناطق وهي ما تسمى المقومات وهي تاليًا:

1- المقومات السياسية والأمنية: يعتبر الاستقرار السياسي والبيئة الآمنة من المقومات الرئيسية في المناطق الحرة، ويعد في الأساس قرار استحداث منطقة حرة في الدولة قرار سياسي قبل أن يكون اقتصادي، بحيث لا يكون هنالك تعارض بين سياسات الدولة وسياسات الشركات الاستثمارية، فالبيئة الملائمة للاستثمار بحاجة

(1) التقسيمات هي: 1- المناطق الحرة الواسعة 2- المناطق الحرة الصغيرة 3- المناطق الحرة الصناعية 4- المناطق الحرة ذات الانشطة المتعددة (المدادحة، 2004: 789).

للاستقرار السياسي المتمثل بحرية الصحافة واستقلالية القضاء والممارسات الديمقراطية فهي تعد من أسباب الاستقرار والأمان لدى المستثمر (فطيمة، 2012/2011: 62).

2- المقومات الاقتصادية: لقيام بنية اقتصادية صحيحة للمنطقة الحرة، يجب أن يكون لدى الدولة الوطنية اقتصاد كلي مستقر ومحرر من التدخلات الحكومية، ووجود نظام مالي فعال في الإشراف والضبط على المؤسسات المالية المختلفة والتزامها بالمعايير المالية الدولية، كذلك يجب أن يكون لدى الدولة رؤية مستقبلية واضحة بشأن الأهداف الاقتصادية والمسار التنموي لهذه الدولة حماية للمستثمرين من التقلبات والأزمات المفاجئة التي قد تواجه اقتصاديات الدولة وقد تؤثر سلبا على المستثمرين في المناطق الحرة (لطيفة، 2015/2014: 17).

3- المقومات البشرية: إن وفرة الأيدي العاملة التي تملك المهارة وبنفس الوقت الأجر القليل، من أهم العوامل التي تساعد وتحتاجها الشركات المستثمرة الأجنبية لغايات العمل في مشروعاتها داخل المناطق الحرة (فطيمة، 2012/2011: 64).

4- المقومات التشريعية: وجود بنية قانونية وتشريعية واضحة وسليمة، تبين طريقة إدارة المنطقة الحرة والحوافز الاستثمارية للمستثمرين، وتوفر نظام قانوني وتشريعي يمنع الاحتكار في القطاعين العام والخاص (سعود، 2005: 4-5) وجميعها تمنع وتحد من وجود الفساد الإداري، وتفتح الباب أمام المنافسة الشريفة، وتساهم في نظام رقابي عادل وشفاف، وكل هذه المقومات القانونية تعد من أهم مقومات إنشاء المناطق الحرة في الدولة (خصاونة، 2010: 76-80).

ثانيًا: معيقات إنشاء المناطق الحرة

لكي تستطيع الدول الاستفادة من المناطق الحرة وتسهيل عملية إنشائها وتحقيق التنمية المرجوة منها فلا بد لها من تجاوز هذه المعيقات والتي تندرج بين معيقات داخلية في اقليم الدولة ومعيقات خارجية ترتبط مع الدول الأخرى، ونورد تاليًا بعض هذه المعيقات.

أ- المعيقات الداخلية وتشمل:

1- المعيقات الاقتصادية: أهمها ضبابية الدولة المضيفة وعدم وضوح سياساتها الاقتصادية في التعامل مع المناطق الحرة، مما يجعل المستثمر في حالة من عدم الارتياح والخوف الدائم من أي اجراءات جديدة تتخذها الدولة، كذلك عدم الاستقرار الاقتصادي العام في الدولة، والذي يظهر من خلال عجز الموازنة العامة، والتضخم والسياسات الضريبية.

2- المعيقات القانونية والتشريعية: تلعب التشريعات القانونية ركيزة أساسية في استقرار عمل المناطق الحرة بالرغم من كون هذه الأخيرة تتبع لقانون خاص فيها لكنه لا يغطي عادة جميع الجوانب المتعلقة بالاستثمار؛ فتعدد التشريعات والقوانين يولد نوعًا من الغموض وعدم الوضوح للتضارب في القانون الذي سيطبق، وبالتالي تشتت المستثمر وفتح المجال أمام الاجتهادات مما يوقع المستثمر تحت وطأة عدم عدالة التشريع، كذلك التعديل والتغيير المستمر في القوانين الناظمة للاستثمار يؤثر سلبًا على المستثمرين (السامرائي، 2002: 183).

3- المعيقات الإدارية: هنالك العديد من المعيقات الإدارية التي تواجه المستثمر منها، عدم تحديد الجهات المشرفة على الاستثمار وتعددها مما يؤدي لازدواجية في الاختصاص بين هذه الجهات وبالتالي تضارب القرارات التي ترد إلى المستثمر، وعدم الانسجام والتوافق بين هذه الجهات مما يؤدي إلى هدر وقت المستثمر وعدم تولد الرغبة

لديه للاستمرار في عمله، إضافة إلى بعض حالات الفساد الإداري في الجهات الحكومية التي تتعامل مع المستثمر، والمحسوبية في تعيين أعضاء الإدارات الغير كفؤة والغير متخصصة والتي تشكل عبء على المستثمر بسبب عدم ملائمة وعلمية قراراتها (لطيفة، 2015: 20).

4- المعيقات في توفر العمالة: تتمثل في عدم توفر الأيدي العاملة الرخيصة والماهرة وتفضيل الأيدي العاملة في الانخراط في العمل العام لدى مؤسسات الدولة الحكومية وامتيازات الوظيفة العامة، وكذلك التأثيرات السلبية التي تنتج عن الاضرابات العمالية التي تتبناها النقابات العمالية والمطالب المبالغ فيها والتي بالمحصلة توثر على المستثمر وإنتاجيته.

ب- المعيقات الخارجية: وهي التي تكون خارجة عن إرادة ويد الدولة المضيفة.

1- إنشاء منظمات تجارية وتكتلات اقتصادية قد تولد انعكاسات سلبية؛ فهذه التكتلات القوية قد ترفض بعض أعضائها الاعتراف بمنتجات الدولة المضيفة.

2- قلة وندرة بعض المواد الأولية التي تدخل في بعض الصناعات، والتقلب المستمر في الأسعار كأسعار النفط.

3- الحالة السياسية والاقليمية والنزاعات المسلحة التي تتسبب في رفع كلفة التأمين بسبب ارتفاع نسبة المخاطر.

4- تقارب المناطق الحرة في الدول المتقاربة جغرافيا يؤدي إلى ضعف حجم الاستثمارات في تلك المناطق لتشابه المناخ الاستثماري والحوافز والضمانات والتسهيلات التي تقدمها هذه المناطق (الحرازي، 2007: 189-204).

المطلب الثاني: تطبيقات عملية ونماذج لمناطق حرة عربية

اولًا: المنطقة الحرة ميناء العقبة.

تتبع المناطق الحرة في الأردن إلى مؤسسة المناطق الحرة والتي بدورها تقوم بتنفيذ السياسات الحكومية الهادفة إلى تشجيع الاستثمار المحلي والأجنبي داخل المناطق الحرة، والتوسع في إنشاء هذه المناطق في مختلف أنحاء المملكة، وتقديم خدمات عالية المستوى إلى المستثمرين بهدف زيادة المردود الاستثماري ودفع عجلة النمو الاقتصادي الوطني (لطيفة، 2015: 61) .

تعتبر أول تجربة أردنية للمناطق الحرة في منطقة العقبة عام 1973، وبعد نجاح هذه التجربة حرص الأردن على اقامة مناطق حرة على أراضيه، وقد ساهم موقع الأردن في وسط منطقة الشرق الاوسط، والاستقرار الأمني والسياسي، والظروف المناخية الملائمة والتسهيلات التي تقدمها الحكومة في نجاح هذه المناطق الحرة (خصاونة، 2010: 111).

يُعد ميناء العقبة منطقة حرة صغيرة أقيم من أجل تنمية المبادلات التجارية وخدمة تجار الترانزيت، وتبلغ المساحة الكلية للمنطقة الحرة لميناء العقبة 2159 دونم، وتوزع هذه المساحة على ست مواقع ضمن منطقة العقبة، الموقع المقام عليه مباني الإدارة ومستودعي تخزين البضائع وتبلغ مساحته 19 دونم، وموقع المقص والذي يشتمل على ساحات ومستودعات البضائع وتبغ مساحته 241 دونم، وموقع العائم في ميناء الحاويات والمخصص للبضائع التي ترد على شكل حاويات مغلقة وتبلغ مساحته 10 دونمات، وموقع مخازن التبريد وتبلغ مساحته 50 دونم، وموقع الشاطئ الجنوبي والمؤجر إلى شركة العقبة الدولية للمواشي وتبلغ مساحته 250 دونم، ولقد تم في عام 2000 تحويل منطقة العقبة إلى منطقة اقتصادية خاصة (فطيمة، 2012: 92-93).

ونتيجة لنجاح تجربة المنطقة الحرة في مدينة العقبة، قامت الأردن في إنشاء المناطق الحرة العامّة والخاصة في مختلف انحاء البلاد، فأنشأت المنطقة الحرة الزرقاء في عام 1983، والعديد المناطق الحرة العامة حيث بلغت (6) مناطق حرة في مختلف محافظات المملكة، إضافة إلى 37 منطقة حرة خاصة.

ثانيًا: المنطقة الحرة في طنجة

نشأت المنطقة الحرة في طنجة عام 1962 في المملكة المغربية، بموجب الظهير رقم 1-1-462- لسنة 1961، وتعد المغرب من الدول السابقة التي تبنت فكرة المناطق الحرة، وتحتل مدينة طنجة موق استراتيجي حيث تقع بين المحيط الأطلسي والبحر الأبيض المتوسط، كذلك قربها من القارة الأوربية فهي تبعد عن أوروبا ما يقارب 14 كم فقط، وتبلغ مساحتها ما يقارب 5. 46 هكتار ورصيف بحري ما يقارب 130م (فضال، 2008: 14).

تمتاز المنطقة الحرة بطنجة بموقعها المتوسط في قلب الوسط الحضري، وبالتالي الأيدي العاملة المحلية لا تحتاج لقطع مسافات طويلة للوصول إليها كما أن توافر العديد من الفنادق الكبرى في المنطقة يسهل على العمالة الأجنبية الإقامة في نفس المنطقة (فضال، 2008: 15).

بدأت المنطقة الحرة في طنجة بداية السبعينيات استقبال الوحدات الصناعية، حيث كان يغلب عليها النشاط التجاري الذي وأجهت فيه منافسة قوية من المناطق الحرة في سبته وجبل طارق، وكان مكتب استغلال الموانئ هو المسؤول عن تسيير أعمال المنطقة الحرة في طنجة، حيث كان يجمع بين القسم التجاري والاداري ويتولى العديد من المسؤوليات، مثل مراقبة دخول وخروج السلع، عمليات جرد السلع في المخازن، وإعداد التقارير فيما يخص الأنشطة الشهرية والسنوية في المنطقة الحرة (مصطفى، 1996: 172).

وتم إنشاء ايضًا مناطق حرة للتصدير في طنجة (TFZ) عام 1995 وبدأت بالعمل الفعلي عام 1999، ولقد نظمها القانون رقم 94-19، وقد اوضحت المادة الأولى من هذا القانون بأن هذه المناطق الحرة الصناعية في طنجة محددة التراب الجمركي ويكون فيها الأعمال الصناعية والخدمات المرتبطة فيها وفق شروط وحدود تم تحديدها في هذا القانون، وتتم إدارة هذه المنطقة من خلال هيئة تسمى هيئة إعداد المنطقة الحرة، ولقد منح هذا القانون البضائع الداخلة والخارجة الى مناطق تصدير المناطق الحرة من جميع الرسوم والضرائب المفروضة عليها (ظهير شريف رقم1-95-1، 1995، مادة رقم 1).

نلاحظ مما سبق من إعفاءات للمناطق الحرة وخدمات تنموية تقدمها، أهمية هذه المناطق في العمل على جذب رؤوس الأموال الأجنبية والمحلية وتشجيعها على اقامة مشاريع بُنى أساسية ومرافق وتسهيلات خدمية مختلفة، مما أدى إلى تحقيق تنمية اقتصادية وطنية (التيشوري، 2004: 3).

ثالثًا: المنطقة الحرة العامة بالإسكندرية

نشأت المنطقة الحرة في الاسكندرية عام 1976، وتعد أحد أكبر أربع مناطق حرة عامة في جمهورية مصر العربية، وتعمل على جذب الاستثمارات داخل النطاق الاقليمي لمحافظة الاسكندرية للعمل بنظام المناطق الحرة من خلال قيامها بدور الهيئة العامة للاستثمار، وتمتاز بمناخ استثماري، من حيث الموقع، وشبكة الطرق إضافة إلى الحوافز والامكانيات التي تقدمها الجهات الحكومية (أبو قحف، 2003: 227).

وهنالك مزايا استثمارية متعددة للمنطقة الحرة في الاسكندرية نذكر منها:

1- عدم وجود قيود ومحددات على جنسية المستثمر أو رأس المال.
2- حرية التشغيل لحساب الغير ولدى الغير، وحرية اختيار مجال الاستثمار والشكل القانوني للاستثمار.
3- عدم الخضوع لأحكام وقوانين الرقابة المالية على العمليات النقدية، وحرية تحويل أموال المستثمر سواءً رأس مال أو أرباح (أبو قحف، 2003: 231-233).

إن هذه الميزات الاستثمارية التي منحت للمناطق الحرة (عامة) وللمنطقة الحرة في الاسكندرية (على وجه الخصوص) أدت الى خلق فرص عمل متعددة، وإلى تطور في التجارة الدولية والمحلية وبالتالي أثرت إيجابًا على التنمية

المحلية للدولة بشكل عام. ومن مظاهر أهمية المنطقة الحرة بالإسكندرية ونتائج ازدهارها إنشاء مصر العديد من المناطق الحرة في مختلف مناطق البلاد.

من خلال النماذج العربية التي تم اختيارها للمناطق الحرة، تبين أن مقومات إنشاء أي منطقة حرة، تتمثل في مدى توافر البيئة الأمنه والاستقرار السياسي، والبنية الاقتصادية والتشريعات القانونية الواضحة، والايدي العاملة، في حين عدم توفر هذه العناصر يُعد من معيقات إنشاءها.

ولقد لاقت المناطق الحرة في البلدان العربية نجاحات كبيرة، مما حدا بهذه الدول إلى التوسع في إنشاء العديد من المناطق الحرة الاخرى والعمل على إزالة المعوقات من طريقها وظهر جليًا ذلك من خلال إصدار تشريعات قانونية خاصه تنظم المناطق الحرة في تلك الدول.

استنتاجات وتوصيات

وفي ختام هذا البحث توصلنا إلى النتائج والتوصيات التالية:

اولًا- النتائج:

1- من خلال الخصائص التي تتمتع بها المناطق الحرة تستطيع الدولة العمل على جذب المستثمرين وتحقيق العديد من الأهداف التي تساهم في عملية التنمية الاقتصادية في البلد المضيف.
2- نجحت المناطق الحرة في تنمية اقتصاديات الدول المضيفة وزيادة وتنمية صادرتها بشكل كبير.
3- تعتبر المناطق الحرة بيئة خصبة لجلب الاستثمارات والشركات الأجنبية والمحلية، وتستطيع توفير فرص عديدة ومختلفة وتساهم بذلك في حل مشاكل البطالة في بلدانها.

ثانيًا- التوصيات:

1- على الدول المضيفة تهيئة مناخ مناسب للاستثمار من كافة النواحي الاقتصادية والتشريعية والسياسية وحتى الإدارية.
2- على الدول المضيفة العمل على إزالة كافة المعيقات والحواجز التي تعرقل عملية الاستثمار في المناطق الحرة.
3- على الدول المضيفة تشجيع القطاع الخاص للمشاركة في المشاريع الاستثمارية داخل المناطق الحرة.

قائمة المراجع

- أبو قحف، عبد السلام. (2003) الأشكال والسياسات المختلفة للاستثمارات الأجنبية. مؤسسة الشباب بالإسكندرية.
- الأسعد، بشار محمد. (2020). المناطق الحرة. الموسوعة العربية، الموسوعة القانونية المتخصصة، بحث منشور على الموقع http://arab-ency. com. sy/law/detail/164949.
- بطاهر، لطيفة. (2015/2014). الانعكاسات الاقتصادية لإقامة المناطق الحرة على الدول النامية. رسالة ماجستير منشورة. جامعة مستغانم.
- بعلزوز، علي، مداني، احمد. (2006) دور المناطق الحرة كحافز لجلب الاستثمار الأجنبي المباشر. دراسة المنطقة الحرة بلارة .الملتقى الدولي حول أثار انعكاسات اتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري ومنظمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة .جامعة فرحات عباس. سطيف.

- التيشوري، عبد الرحمن. (2004). المناطق الحرة في جبل علي "دراسة متواجدة في موقع المنشاوي للدراسات والبحوث العلمية. منشورة على موقع www. minshawi. com.
- الحرازي، محمد علي. (2007). الدور الاقتصادي للمناطق الحرة في جذب الاستثمارات. دراسة مقارنة. منشورات الحلبي الحقوقية. الطبعة الاولى. بيروت. لبنان.
- خصاونة، محمد قاسم. (2010). الاستثمار في المناطق الحرة. دار الفكر .الأردن.
- السامرائي، دريد محمد. (2002). الاستثمار الأجنبي المعوقات والضمانات القانونية .مركز دراسات الوحدة العربية. بيروت، لبنان.
- سعود، اسعد حمود سلطان .(2005). مقومات إنشاء وعوامل نجاح المناطق الحرة .الملتقى العربي الأول حول الأساليب الحديثة في تنظيم وإدارة المناطق الحرة. السودان.
- الضمور، هاني حامد. (2004). التسويق الدولي. دار وائل. الطبعة الثالثة. الأردن.
- ظهير شريف رقم 1-95-1. الصادر في 26-يناير 1995. قانون رقم 94-19- المتعلق بمناطق التصدير الحرة. المملكة المغربية.
- فضال، مريم. (2007-2008). المناطق الحرة ودورها في التنمية. رسالة ماجستير منشورة. مجلة جغرافية المغرب.
- قانون مؤسسة المناطق الحرة الأردني رقم 32 لسنة 1984. المنشور في عدد الجريدة الرسمية رقم (3280) تاريخ 1984/12/16. الأردن.
- لبعل، فطيمة. (2012/2011). المناطق الحرة العربية ودورها في تنمية التجارة العربية البينية، المناطق الحرة المشتركة الأردنية السورية 2010/2000.
- المدادحة، علي أشتيان. (2004). المناطق الحرة المشتركة ودورها في تعزيز التكامل الاقتصادي العربي. مؤتمر التجارة العربية البينية والتكامل الاقتصادي. الأردن.
- مراد، عمودي. (2002). النظرية العامة للمناطق الاقتصادية الحرة. دار الكتاب الحديث.
- مصطفى، مساعد. (1996). المناطق الحرة الصناعية والتوجهات المستقبلية. رسالة ماجستير. الدار البيضاء. المغرب.